DOI:10.52113/uj05/021-14/2045-2052 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com

اسم المفعول والصيغ النائبة عنه في منهج القُصّاد

حيدر هادي خلخال الشيباني *
مديرية تربية النجف الأشرف
محمد نظام سامي
المديرية العامة للتربية في محافظة بابل

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :
تاريخ الاستلام: 2021/5/22
تاريخ التعديل : 2021/6/2
قبول النشر: 2021/6/13
متوفر على النت: 2021/11/20

الكلمات المفتاحية :
اسم المفعول
الصيغ النائبة
منهج القُصّاد

الملخص

اسم المفعول موضوع صرفي دلالي, وقد تعددت فيه الأوزان, وتتداخل شكلًا, وفيها استعراض لجهود القدماء, وما توصلوا إليه من أحكام, وما انتهوا إليه من أبنية, مستندًا الى دلالة الصيغة الدالة على اسم المفعول, ومواطن التباعد الدلالي بينها وبين غير الصيغ الدالة عليه, ولمَّا كان كتاب منهج القُصَّاد في شرح بانت سعاد, من الشروح المعتبرة لهذه القصيدة, وهو لعالمٍ حليّ , آثرتُ دراسته في ضوء المستوى الصرفي بجميع قوانينه وضوابطه, فكان عنوان البحث ((اسم المفعول والصيغ النائبة عنه في منهج القُصَّاد))..

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمـة:

الحمد لله ربِّ العالمين , والصلاة والسلام على سيِّدنا محمَّد خير الخلق أجمعين, وخاتم الرسل والنبيين, وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين, وأصحابه الأخيار المنتجبين, ورضوان الله تعالى على مُتَّبعيه وأهل بيته بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فمما لا شك فيه أنَّ قصيدة الشاعر كعب بن زهير (بات سعادُ) اعتنى بها الدراسون قديمًا وحديثًا, وبيَّنُوا ما حَوَتْهُ من فنون اللغة, وعلومها, ولا عجب في ذلك فهي من الشعر الذي شَرُفَ بسماع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم), ولأجل ذلك اخترت دراسة القصيدة دراسةً صرفيةً باحثًا عن اسم المفعول, وصيغه, بغية الوقوف على بعض معانيها, خدمةً للغتنا العربية, فكان موضوع الدراسة ((اسم المفعول والصيغ النائبة عنه في منهج القُصَّاد)).

تعريف اسم المفعول:

تفاوت القدماءُ في تعريف اسم المفعول وتحديد دلالته, فقد ذهب الزمخشري إلى أنَّه الجاري على يُفْعَلُ من فعله نحو مَضْرُوب[1], وعرَّفه ابن هشام بأنَّه: ما دلَّ على حَدَثٍ ومفعوله, كمُضْرُوبٍ ومُكْرَم[2], ووافقه في هذا التعريف الأشموني, والأزهري[3], وجاء في شرح المراح: ((أنَّه اسم مشتق, من يُفْعَلُ لِمَنْ وَقَع عليه الفعل)) [4].

*الناشر الرئيسي : E-mail : haidarakhelkhall@gmail.com

أمَّا المحدثون فقد عرَّفه الشيخ الحملاوي بأنَّه: ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لِمَنْ وقع عليه الفعل[5], وذهب فخري الدين قباوه إلى أنَّه صفة تشتقُّ من مصدر الفعل المتصرف المبني للمجهول للدلالة على مَنْ وقع عليه الفعل حدوثًا لا ثبوتًا[6], وعرَّفه د. عباس حسن بأنَّه: اسم مشتق, يدلُّ على معنى مجرد غير دائم, وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى, فلا بدَّ أن يدلَّ على الأمرين معًا[7], وذكرت د. خديجة الحديثي أنَّه ما اشتق من المصدر للدلالة على صفة مَنْ وقع عليه الحدث[8].

وبناءً على ما تقدَّم يمكن القول: اسم المفعول صفة مشتقة من الفعل الماضي المبني للمجهول المتصرف, للدلالة على الحدث (الفعل) ومَنْ وقع عليه (مفعوله) دلالة تفيد الحدوث في الغالب, دون الثبوت, ولا بدَّ من أن تتوافر فيه ثلاثة شروط: الاشتقاق, والدلالة على الحدث, والدلالة على مَنْ وقع عليه الحدث.

صياغته :-

اتفق الصرفيون على أنَّ اسم المفعول يُصَاغ من الفعل المبني للمجهول . ويُصَاغ من الثلاثي و غير الثلاثي :-

أ- يُصَاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مَفْعُول) فيُصاغ من الفعل الصحيح من تغيير نحو: كَتَبَ - مَكْتُوب , ضَرَبَ – مَضْرُوب. أَمَّا الفعل المُعْتَل العين بالواو ففيه خلافٌ بين الصرفيينَ فالخليل وسيبويه يريان أَنَّ عينه تُسَكَّن لانتقال حركتها إلى الفاء فتَصْبح العين ساكنة وواو مَفْعُول ساكنة فَتُحْذَف على رَأيهم واو مَفْعُول كـ (مَقُوْول – مَقُوْل – مَقُوْل) بوزن مَفْعُل[9], ويرى الأخفش أَنَّ المحذوف هو عين الكلمة فوزنها عنده مَفُول, و كذلك الحال بالنسبة إلى مُعتل العين بالياء إلاّ أَنَّ الخلاف بينهما هو أَنَّ الفاء كُسِرت لتُنَاسب الياء كـ (مَبْيُوع– مَبُيْوْع - مَبُيْع – مَبِيع) [10]. فوزنها عند الخليل وسيبويه مَفِعْل ووزنها عند الأخفش مَفِيل وتابعه عبد الصبور شاهين في رأيه هذا .

أمَّا مُعتل اللام فيُقال فيه: مَغْزُوٌّ ومَغْزِيّ من غُزِيَ يَغْزِي, ومَرْضُوٌّ ومَرْضِيّ من رُضِي يَرْضَى. وقد رَجَّح سيبويه إبقاء الواو في هذا لكنَّه لم يُنْكِر قلبها ياء بل وصفها بأَنَّها عربية كثيرة.

ب- غير الثلاثي :-

يُصَاغ اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر [11].

نيابة بعض الصيغ عن المفعول :-

هنالك مجموعة من الصيغ تنوب عن مَفْعُول ذكرتها كتب الصرف و قد لخَّصها الدكتور صباح عباس السالم بقوله: ((و يَنُوب عن صيغة مفعُول من حيث المعنى صيغَتان فَعِيل وفَعُول . وأكثر الصرفيون يرون أَنَّ نِيابتهما سماعية, ولكنَّ ابن عقيل ذكر أَنَّ بعض النحاة يرى قِياس فَعِيل عن مَفْعُول في كُلِّ فِعْلٍ ليس له فَعِيل بمعنى فَاعِل فإِنَّ كُلَّ فَعِيل بمعنى فَاعِل لم ينبْ فَعِيل عن فَاعِل. و قد دَلَّ العرب على المَفْعُول بالمصدر قليلاً فَعْل نحو الخَلْق في المَخْلُوق والضَّرْب في المَضْرُوب ... وأَنَابُوا عن المَفْعُول فَعَلاً نحو حَلَب بمعنى المَحْلُوب والنَّفَض بمعنى المَنْفُوض وأَنَابُوا عنه فِعْلاً نحو الطِعْن أَي المَطْعُون والذِّبْح أَي المَذْبُوح. وأَنَابُوا عنه فُعْلَة قاصِدين المُبَالَغة نحو ضُحْكَة أي مَضْحُوك منه كثيراً و لُعْنَة أي مَلْعُون به كَثِيراً. وأَنَابُوا عنه فُعَالَة نحو النُحَاتَة أَي المَنْحُوت والقُلامَة والجُذَاذَة))[12]

وبعد هذا التعريف الوجيز عن اسم المفعول ارتأينا تقسيم هذا البحث على ثلاثة محاور وهي:

أولًا: اسم من الثلاثي:

DOI:10.52113/uj05/021-14/2045-2052

بعد الولوج إلى الكتاب المدروس والبحث في ثناياه عن صيغة اسم المفعول من الثلاثي فوجدنا الصيغ الآتية:

أ. **مَتْبُولُ- مَكْبُولُ**[13] , قال الشاعر:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليومَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ[14].

قال الشارح: ((والمبْتولُ : هنَا المحْزونُ، وقِيلَ :الذِي قدْ بُتلَ منهُ، والبَتلُ :الدَّخلُ، والعداوة، والبَتْلُ أيضًا سقمٌ وغمٌّ في القَلْبِ، يُقالُ: بتلَتْ فلانةٌ فلانًا تبتِلُهُ بتْلًا ؛ أي: أسقمتْهُ كأنَّها أصابَتْ قلبَهُ ببتلٍ، أي :عداوة، وبتَلهُ الحبُّ، وأبتلَهُ؛ أي أسقَمهُ، وأفْسدَهُ، وبتلهمُ الدَّهرُ، وأبتلهُمْ؛ أي: أفناهُم))[15].

يتبن لنا أنَّ الشارح أورد اسم المفعول (مَبْتُولُ) مشتقًا من فعلين: أحدهما الثلاثي (بَتَلَ) وهو القياسي؛ لأنَّ اسم المفعول يشتق من الثلاثي على زنة مفعول[16], والآخر الثلاثي المزيد وهو (أَبْتَلَ) وهذا سماعي, ولم يرد في كلام العرب اشتقاق اسم المفعول من المزيد على زنة (مفعول), وإنَّما يشق من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارع ميمًا مضمومة و فتح ما قبل الآخر, غير أنَّ (أبْتَلَ) يبقى سماعيًّا.

أمَّا مَكْبُولُ فيقول الشارح: ((والمكْبُولُ: المُقَيَّدُ, ومثله المُكَبَّلُ بتشديد الباء, وكَبَلْتُ الأسيرَ بزنة ضَرَبْتُ, وكَبَّلتُهُ بزنة كَسَّرْتُهُ, إذا قيَّدتَهُ, والكِبْلُ بالكسر القيدُ)) [17].

في قول الشارح نرى الجمع بين اسم المفعول من الثلاثي وهو (مَكْبُول) واسم المفعول من غير الثلاثي وهو (المُكَبَّل) ؛ لأنَّ مَكْبُولَ مأخوذ من الثلاثي (كَبَلَ), والمُكَبَّل مأخوذٌ من الثلاثي المزيد بالتضعيف هو (كَبَّلَ), فكلاهما قياسي[18] , إذ نرى أن التضعيف أفاد زيادة المعنى في التقيد.

ب. **مَغْلُولُ**[19], قال الشاعر:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليومَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ[20].

قال الشارح: ((ويروى (مَغْلُولُ)؛ فيحتمل أن يكون من الغُلَّةِ, وهي العطش, وتقول منه غُلَّ الرَّجلُ على ما لم يُسمَّ فاعله يُغَلُّ غليلًا, فهو مغلولُ, ويُحتَمَلُ أن يكون بمعنى مَكْبُول, من قولك: غَلَلْتُ يده إلى عنقه إذا شدَدْتُّها بالغُلِّ, قال صاحب العين: الغُلُّ بالضَّمِّ: جامعةٌ يُشَدُّ بها العُنُقُ واليدُ, وقد غُلَّ هو على ما لم يُسمَّ فاعله, فهو مغلولُ)) [21].

نرى أنَّ (مَغْلُولَ) مشتق من فعلين, وكل فعلٍ منها يحمل دلالة مختلفة عن الأخرى, الأول: (غُلَّ) المبني للمجهول, ويعني العطش يقول ابن دريد:((الغُلَّة: حرارة الْعَطش والحزن، وَجَمعهَا غُلَل، وَهُوَ الغَليل أَيْضا)) [22].

والآخر: (غَلَلَ) المبني للمعلوم فهو قياسي؛ لأنَّ اسم المفعول يشتق من الثلاثي على زنة مفعول[23]. وتعني التقييد قال الأزهري: ((يُقالُ: غَلّ الرجلُ من الغُلِّ وَهُوَ الجامِعَةُ، يُغَلُّ بِها، فَهُوَ مَغْلُولٌ)) [24].

لذا أنَّ اشتقاق (مفعول) من المبني للمجهول له دلالة تختلف عن دلالته عندما يشتق من المبني للمعلوم.

ت. **مَعْلُولُ**[25], قال الشاعر:

تَجْلُو عَوَارِضَ ذِي ظَلْمٍ إذا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مُنْهَلٌ بالرَّاحِ مَعْلُولُ[26].

قال الشارح: ((ومَعْلُولٌ: هو اسم مفعول من عَلَّهُ يَعُلَّهُ, يَعِلُّهُ بالضم, والكسر, إذا سقاه العَلَل, وهو الشربُ الثاني, علَّ هو بنفسه يتعدَّى, ولا يتعدَّى))[27].

من كلام الشارح يبين لنا أنَّ (مَعْلُولَ) اسم مفعول مشتق من فعل ثلاثي على قياس الصرفيين[28].

أما بالنسبة لقضية التعدي والزوم فيمكن القول أنَّ (عَلَّ يَعِلُّ) – من الباب الثاني- هو لا يتعدى لأن الغالب على معناه هو الشفاء من المرض يقال: علَّ الرجلُ يَعِلُّ من

DOI:10.52113/uj05/021-14/2045-2052

الْمَرَض[29]، أما (عَلَّ يَعُلُّ) – من الباب الأول- هو المتعدي فهو من قول العرب: ((علَّ القومُ إبِلَهُم يَعُلُّونها عَلاًّ وعَلَلاً)) [30].

والعَلُّ والعَلَل: الشَّربة الثَّانِيَة. وَقيل: الشّرْب بعد الشّرْب تباعا[31].

ث. مَشْمُولُ[32]، قال الشاعر:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وهو مَشْمُولُ[33]

قال الشارح: ((ومعنى مَشْمُول: قد هبَّت عليه الشمال؛ فبرَّدته, يقال: غدير مشمول إذا ضربته ريح شمال حتى برُد, منه قيل للخمر مشمولة, وإذا كانت باردة الطعم, والنار مشمولة؛ إذا هبَّتْ عليها ريح الشمال)) [34].

نرى أنَّ القياس واضحٌ في اشتقاق اسم المفعول هنا؛ لأنَّ (مشمول) مشتق من الفعل الثلاثي (شَمُل) [35] الدال الريح الآتية من جهة الشمال, وهذا ما أوضحه الشارح.

ج. مَوْعُود[36]، قال الشاعر:

أَكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أو لو أنَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ[37].

قال الشارح: ((ومَوْعُودَهَا: ... وهو اسم مَفْعُولٍ مِنْ: وَعَدْتُهُ فهو مَوْعُودٌ, وكأنَّه أراد بقوله: موعُودُها نفسه؛ لأنَّها وعدته بالوصل, وأضافه إلى الفاعل)) [38].

جاء قول الشارح موافقًا لقياس الصرفيين؛ لأنَّ اسم المفعول هنا مشتق من الثلاثي (وَعَدَ)[39].

ح. مَعْقُولُ[40]، قال الشاعر:

نَوَّاحَةٍ رِخْوَةِ الضَبْعَيْنِ لَيْسَ لَهَا لَمَّا نَعَى بِكْرَهَا النَّاعُونَ مَعْقُولُ[41].

قال الشارح: ((و مَعْقُولُ: عند الأخفش من المصادر التي جاء على (مَفْعُول) كالمَيْسُور, والمَعْسُورِ, والتقدير: ليس لها عقلٌ, وعند سيبويه أنَّه صفةٌ و يجريه على بابه في كونه اسم مفعول, قال: والمصدر لا يأتي على وزن المفعول البتة, ويتأوَّلُ إلى المعقول؛ فتقول كأنَّه عُقِلَ له شيءٌ, أي: حَبَسَ)) [42].

نقل الشارح أصلين في هذا الاسم هما:

الأول: رأي الأخفش: جعل الأخفش هذا الاسم مصدرًا, ووُرود المصدر بِزِنَة اسم المفعول جائز عند الجمهور . وإنْ كان قليلاً . نحو: (ميسور) من اليُسْر، و (معسور) من العُسْر، و (معقول) من العقل، و (مخلوق) من الخلق[43], ويعضد كلام الأخفش ما نقله الأشموني: يجيء المصدر على زنة اسم المفعول: في الثلاثي قليلًا، نحو: (جلد جلدًا ومجلودًا) وقوله من الكامل :

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحمًا ولا لفؤاده معقولًا[44]

الآخر: رأي سيبويه: جعل سيبويه هذا الاسم اسم مفعول على أصله؛ لأنَّ المصدر لا يجيء على زنة مفعول, إذ يقول: ((وأمَّا قوله: دَعه إلى مَيْسُوره, ودع مَعْسُوره, فإنَّما يجيء هذا على المفعول كأنَّه قال: دعه إلى أمر يُوسَرُ فيه أو يُعْسَرُ... وكذلك المَعْقُول, كأنَّه قال: عُقِلَ له شيء, أي حُبِسَ له لُبُّه وشُدِّد, ويستغنى بهذا عن المَفْعَل الذي يكون مصدرًا, لأنَّ في هذا دليلًا عليه)) [45].

فسيبويه يخالف في مجيء المصدر على وزن المفعول؛ وجعل الميسور والمعسور صفة للزّمان . أي: الزّمان الذي يُؤسر فيه ويُعسر فيه على حذف الجارّ؛ وجَعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود صفةً للعقل؛ إذْ قال: "كأنّه قال: عُقِل له شيء، أي: حُبس له لُبّه وشدّد". ومثله المخلوق صفة للخلق, وقد أنكر سيبويه أن يأتي المصدر من الفعل الثلاثي على زنة اسم المفعول في حين أن غيره أثبت ذلك، وأعطوا أمثلة منها: (المجلود) بمعنى الجلد ، و(الميسور) بمعنى اليسر, فـ(المعقول)

DOI:10.52113/uj05/021-14/2045-2052

مصدر عقل يعقل عقلًا ومعقولًا كما قال ابن منظور: ((أما سيبويه فقال: هو صفة، والمصدر لا يأتي على وزن (مفعول) البتة، ويتأوَّل (لمعقول) فيقول: كأنه عقل له شيء)) [46].

ثانيًا: اسم المفعول من غير الثلاثي:

مُنْهَلٌ[47], قال الشاعر:

تَجْلُو عَوَارِضَ ذِي ظَلْمٍ إذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّه مُنْهَلٌ بالرَّاحِ مَعْلُولُ[48].

قال الشارح: ((ومُنْهَلٌ: اسم مَفْعُول من قولهم: أَنْهَلَهُ يُنْهِلُهُ إنْهَالًا, فهو مُنْهِلُ بكسرِ الهاءِ للفَاعِلِ, وبفَتْحِهَا للمفعول, إذا أورده للنَّهْلِ, وهو الشربُ الأول)) [49].

نرى أنَّ اسم المفعول (مُنْهَل) هنا قياسي؛ لأنَّ مشتق من الرباعي (أَنْهَلَ) بإبدال حرفه الأول ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره وفقًا لقياس الصرفيين[50].

ثالثًا: الصيغ النائبة عن اسم المفعول:

ذكر العلماء أنَّ هناك صيغ نائبة لاشتقاق اسم المفعول من الفعل الثلاثي أو غير الثلاثي, وأشاروا إلى صيغ أخرى استخدمت للدلالة على اسم المفعول, وقد عدَّها بعض العلماء غير قياسية, ويكتفى بما ورد منها مسموعًا من العرب, ومن ذلك صيغة (فَعِيل), التي تستخدم بمعنى مَفْعُول, مثل: جَرِيح, وكَحِيل, ويستوي في هذه الصيغة المذكر والمؤنث, وذهب ابن عقيل إلى أنَّه لا يقاس, بل يقتصر على السماع, وهذا معنى قوله: ((ونابَ عنه ذو نقلٍ فَعِيل)) [51], وذكر ابن هشام أنَّ مرجعه السماع, إلَّا أنَّه قيل: ينقاس فيما ليس له فَعِيل بمعنى فَاعِل نحو: قَدِرَ, ورَحِمَ لقولهم: قَدِير ورَحِيم[52].

وبعد النظر في كتاب منهج القُصَّاد فلم نجد من هذه الصيغ إلا صيغة واحدة هي صيغة (فَعِيل), وردت مرة واحدة وهي:

غضيض[53], قال الشاعر:

وَما سُعَادُ غُدَاةَ البَيْنِ إذْ رَحَلُوا إلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ[54].

قال الشارح: ((وغضيضٌ فَعِيلٌ, إمَّا بمعنى فَاعِل, أي غاضٍ, و إمَّا بمعنى مَفْعُول, أي مَغْضُوض)) [55].

ذكر الشارح أنَّ لصيغة (غَضِيض) معنيين, الأول: اسم الفاعل, والآخر: اسم المفعول – وهو محل البحث- وهي صيغة سماعية يقتصر بها على ما ورد عن العرب؛ لأنَّ هذا الصيغ النائبة عن اسم المفعول لا يمكن أن تكون قياسية[56].

وعلى الرغم من وسم هذه الصيغ بعدم القياس, فإنَّ بعضًا من العلماء درسها ضمن باب التناوب بين الصيغ المشتقة, وهي صيغ موضوعة أصلًا للدلالة على معنى المبالغة, غير أنَّها وُظِّفت للدلالة على معنى اسم المفعول.

النتائج:

بعد الخوض في كتاب منهج القُصَّاد في شرح بانَتْ سُعاد, والبحث في أبنية اسم المفعول بعد مراجعة المصادر اللغوية, توصلنا لمجموعة من النتائج أبرزها.

1. لم يختلف القدماء والمحدثون في تعريف اسم المفعول في أنَّه اسم المفعول صفة مشتقة من الفعل الماضي المبني للمجهول ثُم يُحوَّل إلى المضارع المتصرف, للدلالة على الحدث (الفعل) ومَنْ وقع عليه (مفعوله) دلالة تفيد الحدوث في الغالب, دون الثبوت.

2. لم يدرس الشارح كل صيغ (مفعول) من حيث الاشتقاق واكتفى بالمعنى الدلالي للصيغة, والبحث اقتصر على الصيغ التي تناولها الشارح بالدراسة من حيث الاشتقاق.

3. كان القياس الصرفي واضحًا في اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي.

4. ينقل الشارح اختلاف العلماء في بعض الصيغ التي يعدونها من المصادر واسم المفعول, ومثال ذلك صيغة (مَعْقُول) الذي عدَّها الأخفش مصدرًا كالميسور والمعسور, وفي

DOI:10.52113/uj05/021-14/2045-2052

حين عدَّها سيبويه اسم مفعول؛ لأنَّه يرى أنَّ المصدر لم يأتِ على زنة (مَفْعُول).

5. صيغة (غضيض) أوردها الشارح نائبة عن اسم المفعول – وهو محل البحث-, ونائبة عن اسم الفاعل, وهي في الحالتين صيغة سماعية وليست قياسية, بل اكتفي بالمسموع من كلام العرب.

المصادر والمراجع:

1. الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس, د. صباح عباس السالم, كلية الآداب – جامعة القاهرة , رسالة دكتوراه , 1398هـ - 1978 م.
2. أبنية الصرف في كتاب سيبويه, د. خديجة الحديثي, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت– لبنان, ط1, 2003.
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام الأنصاري, تح: محمد محيي الدين عبد الحميد, منشورات المكتبة العصرية, بيروت, ط 2, 1996م.
4. الإيضاح في شرح المفصل, لأبن الحاجب (ت646هـ), تح: موسى بنّاي العليلي, مطبعة العاني, بغداد, 1983م.
5. تصريف الأسماء والأفعال, فخري الدين قباوة, مكتبة المعارف, بيروت, ط2, 1994م.
6. التكملة , لأبي على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي, تح: د. كاظم بحر المرجان, عالم الكتب, بيروت, ط2, 1419هـ- 1999م .
7. تهذيب اللغة, أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت 370هـ), تح: محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط1, 2001م.
8. جمهرة اللغة, محمد بن الحسين بن دريد الأزدي (ت321هـ), تح: رمزي منير بعلبكي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1987م.
9. شذا العرف في فن الصرف, الشيخ أحمد الحملاوي (ت 1315 هـ), قدّم له وعلّق عليه: محمد بن عبد المُعْطى– خرّج شواهده و ضبط فهارسه : أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري , دار الكيان , 2002 م.
10. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769 هـ), تح: محمد محيي الدين عبد الحميد, مطبعة السعادة, مصر, ط14, 138هـ- 1965م.
11. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت929هـ), تح: د. محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمية, لبنان, ط1, 1418هـ - 1998 م.
12. شرح التصريح على التوضيح , خالد عبد الله الأزهري (ت905هـ), تح , محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية , بيروت , ط 1 , 1421هـ - 2000 م.
13. شرح الشافية لابن الحاجب, رضي الدين الأستراباذي (ت688هـ), تح: محمد نور الحسن– محمد الزفزاف – محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1402 هـ - 1982 م.
14. شرح المراح في الصرف, بدر الدين محمد بن أحمد العيني (ت855 هـ), تح: عبد الستار جواد , مطبعة الرشيد, بغداد, ط1, 1990م.
15. شرح المفصل ابن يعيش, تح: إيميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية- بيروت, لبنان, ط1, 1422هـ-2001م.
16. الصرف الواضح, عبد الجبار علوان النايلة, دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل , ط1 , 1988 م.
17. علم النحو و الصرف : عبد العزيز عتيق , لبنان , ط1 , 1963 م.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2045-2052

18. عمدة الصرف, كمال إبراهيم , مطبعة الزهراء , ط3 , 1376 هـ - 1957م.

19. العين , الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ), تح: د.إبراهيم السامرائي– د. مهدي المخزومي, بغداد, ط1, 1980-1985م.

20. الكتاب , أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ), تح: عبد السلام هارون, الخانجي, مصر, ط 3, 1408هـ-1988م.

21. لسان العرب جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت711هـ), دار صادر, بيروت, ط 3, 1414هـ- 1994 م.

22. المحكم والمحيط الأعظم ابن سيدة الأندلسي (ت 458 هـ), تح: عبد الستَّار أحمد فرَّاج – مصطفى السَّقا – حسين نصَّار, ط1, 1377هـ - 1958 م.

23. المقتضب, لأبي العباس المبرد (ت258هـ), تح: محمد عبد الخالق عظيمة, القاهرة, 1414هـ - 1994 م.

24. المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للمازني (ت249هـ), تح: إبراهيم مصطفى– عبد الله أمين , مطبعة مصطفى البابي الحلبي, ط1, 1373هـ- 1954م.

25. منهج القُصَّاد في شرح بانت سعاد, جمال الدين أحمد بن محمد بن الحداد البجلي الحلي (حيًّا سنة747هـ), تح, د. علي عباس الأعرجي, مراجعة: مركز تراث الحلة, دار الكفيل للطباعة والنشر, ط1, 1441هـ- 2019م.

26. المهذب في علم التصريف, د. هاشم طه شلاش– د. صلاح مهدي الفرطوسي– د. عبد الجليل عبيد حسين , مطبعة التعليم العالي , الموصل, ط1 , 1989م.

27. النحو الوافي, عباس حسن, دار المعارف , القاهرة , 1963م.

1– ينظر: شرح المفصل: 80/6.

2- ينظر: أوضح المسالك: 232/3.

3- ينظر: شرح الأشموني: 299/2, شرح التصريح: 71/2.

4- ينظر: شرح المراح: 129.

5- شذا العرف في فن الصرف: 75.

6- ينظر: تصريف الأسماء والأفعال: 155.

7- ينظر: النحو الوافي: 271/3.

8- ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 280.

9- ينظر: الكتاب: 356/4.

10- ينظر: معاني القرآن, الأخفش: 433/2.

11- ينظر: الكتاب:4 /348-351, 384- 358, المقتضب: 100/1-101, التكملة: 581-582, 26-327, شرح الشافية: 3/ 147-156, شرح ابن عقيل: 3/ 136-137, شرح الأشموني: 108/4، 125-126, الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب, تح: موسى بناي العلي, مطبعة العاني, ط1, 1983: 460/2, تصريف الأسماء: 88-92, عمدة الصرف: 85, علم النحو والصرف: 128-129, أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 193, الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: 173-174 .

12- الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس : 174 .

13- منهج القُصَّاد: 157.

14- المصدر نفسه: 157

15- المصدر نفسه: 160

16- ينظر: شرح المفصل: 80/6, أوضح المسالك: 232/3, تصريف الأسماء والأفعال: 155.

17- المصدر نفسه: 162-163.

18- ينظر: شرح المفصل: 80/6, أوضح المسالك: 232/3, تصريف الأسماء والأفعال: 155, أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 281.

19- منهج القُصَّاد: 157.

20- المصدر نفسه: 157

21- منهج القُصَّاد: 163.

22- جمهرة اللغة:962/2.

23- ينظر: شرح المفصل: 80/6, أوضح المسالك: 232/3, شذا العرف: 76, أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 281.

24- تهذيب اللغة: 23/8.

25- منهج القُصَّاد: 174.

26- منهج القُصَّادَ: 174.

27- منهج القُصَّاد: 174-175.

28- ينظر: شرح المراح: 129, النحو الوافي: 271/3, تصريف الأسماء والأفعال: 157.

29- تهذيب اللغة:80/1.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2045-2052

30- العين:88/1.
31- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 91/1.
32- منهج القُصَّاد: 181.
33- منهج القُصَّاد: 177.
34- منهج القُصَّاد: 181.
35- ينظر: الكتاب: 431/3, المنصف: 251/1, شرح الشافية: 67/1, أوضح المسالك: 232/3, المهذب: 232.
36- منهج القُصَّاد: 193.
37- منهج القُصَّاد: 190.
38- منهج القُصَّاد: 193.
39- ينظر: شرح الشافية: 67/1, أوضح المسالك: 232/3, المهذب: 232, الصرف الواضح: 132.
40- منهج القُصَّاد: 305.
41- منهج القُصَّاد: 304.
42- منهج القُصَّاد: 305.
43- ينظر: شرح المفصل: 50/6, شرح الشافية: 171/1, اللسان: 458/12(عقل).
44- شرح الأشموني: 238/2.
45- الكتاب: 97/4.
46- اللسان: 458/12(عقل).
47- منهج القُصَّاد: 174.
48- منهج القُصَّاد: 172.
49- منهج القُصَّاد: 174.
50- شرح الشافية: 67/1, شرح ابن عقيل: 107/3, أوضح المسالك: 232/3, المهذب: 232.
51- شرح ابن عقيل: 107/3.
52- ينظر: أوضح المسالك: 246/3.
53- منهج القُصَّاد: 168.
54- منهج القُصَّاد: 165.
55- منهج القُصَّاد: 168.
56- ينظر: شرح الشافية: 67/1, أوضح المسالك: 232/3, المهذب: 232, الصرف الواضح: 132.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2045-2052